



خطی « فهرست شده »

۶۸۴۵

Handwritten text in Persian script, likely a manuscript or a collection of letters. The text is dense and covers most of the page. There are some large, stylized characters or signatures interspersed within the main body of text.

98

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

۱۹۷۸

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب: مجمله ام

مؤلف: ۲ مخفر

موضوع: ۳

تخف الملوک در

۶۸۴۵

۸۲۲۹۱

خطی - فهرست شده

۶۸۴۵

۳۲۹

Handwritten text in Persian script, similar to the top image. It appears to be a continuation or a related section of the manuscript. The script is consistent, and there are similar stylized elements.

۳۲۹

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

۱۹۷۸

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب: مجمله ام

مؤلف: ۲ مخفر

موضوع: ۳

تخف الملوک در

۶۸۴۵

۸۲۲۹۱

خطی - فهرست شده

۶۸۴۵



بسم الله الرحمن الرحيم

قال المحقق في رتبة العبد المذنب...
عندما وعي جميع المؤمنين بمجد الله المبين...
محمد وعترته الطاهرين...
في صبح النسخ على وجهه...
ولما وسبب الظلمين...
انما للاركان في الصلوة...
في القصد الرابع...
انما العبد لو عجز عن العزيم...
عزيم قال الرب اني اظن...
والا روي محمد في نزول الامام...

انما او اتفق ولم يذكر للاجل في العقد...
الترتيب في النسخ...
من يقع كل من الما ياب والقول...
فمنه راع المتقين...
الماضي من الامم...
زوجهت ابا ما قول...
زوجهت وكذا القول...
قيلت لوزيبت...
على القول بل...
عما قال القول...
قيلت النسخ...
المولود في العبد...

لديروا الكلام...
وروي...

وارة المقدسات في ذلك...
الترتيب والى...
بروي...
وقع في...
والا...
تظن...
النسخ...
ان النسخ...
ذكره...
المعونة...
لا تكن...

لوقس...
ان الترويح...
غيره...
الترتيب...
المعلوم...
وقيلت...
لوقس...
عقد...
مرا...
اسنة...
الترتيب...
وانت...

Handwritten marginal notes in the bottom left corner.

Handwritten text in Arabic script, dense and covering most of the page. Includes a circular library stamp in the lower right quadrant.

Handwritten text in Arabic script, dense and covering most of the page. Includes a circular library stamp in the lower right quadrant.

17
ملحق بالكتاب
في معرفة النسخ والاصناف
ان ابعاد يبتغي عليه اللطاب واصل قول بنهي البه اولاً
الابواب حمد من ثمن عن وصية العبد والقباس وقد
عن ادراك العفيل والحام والساورة على افضل من اوله
لنيلج الاوامر والنواهي والشرف من عرفه اسرار اللغاب في
كاهي وآله الذين شئس من انوارهم الاحكام وبنانا هو
عريف الحلال والحرام صلوات الله عليهم مادامت الفروع
مترتبة على الاصول والجناس منقولة بالضموك **وتجد**
فيقولك اي حقه ربه الغني محمد الشهر بقاء الدين العاصي
مجان

خوارزمي قد عنه هذا باختار الدين ما فخرت عليه وواهم
وتكثر البه ماعبكم من من منهن حوا الفضول يتبعن حنا
علم الاصول فخذوا اليكم بده وجزيرة موصله لا كنز وخبزة
خبرزة مطلقه على موزة والنسبكم ان لا تبذلوا لها الا الاكل
طالب يعرف قدرها ولا تفرها الا كل كتاب فغنى
مهرها واذا عشت فخللها فاصح او دفعتم على ذل واضح فتوا
عيناها باصلاح الفسا وروبي الكساد واجركم ذلك على
ولا تفره اباقة ورتبتها على مناهج **النتج الاول**
والثانية ما وجه مطالب **الطلب الاول** فيبذ من احكامه

ومبادئ المنفعة علم هذا العلم في الاسلام مركب اضافي
 فالاسول ما بيني وبينكم والفقير العلم بالاحكام الشرعية
 الفرعية عن اولها الفضيلة فضلا وقرينة قرينة وعليةها
 عنها مع ثبوتها على السبب ظاهرة وبدون حجة الا ان يرد
 الظاهرية او نظمتها او الفلج بين العلم والاشياء بها
 ونسب التلذذ واسطها والقطعات لست ضما ومن ثم لا
 فيها كما ينطق بمرحته ويراد بالاحكام المسائل والامها جنبته
 الاستغناء والتهنق الغريب للاعطاء بالكلية مستدرة
 بقرينة

والقرينة في العجز ثابت فدخل علم المنجزى صحيحا امره اما
 علم المتكلم وجيبه بل مناد فخرج بمراد الجائزة ولا حاجز الى
 ضم بالاسند لا كالحاجي ويراد بالاول الا ان يرد العروة اما
 فليس من مذهبنا **مسئلة** وحدة علماء العلم بالفرع والاشياء
 لا سلبا والاحكام الشرعية الشرعية والصفة مشعره بالخصاص علم
 القرينة من دخول العربية والمنطق ومبادئ المنطق والكلية
 والعربية والاحكام ومرتبته بعد التلذذ الاول وموضوعه ولا
 القرينة حيث الاستنباط وتميزه الغزير بالعادة الدينية والقرينة
 عن حقيقته المتكلم اذا اشتمل فيها وضع الاجل وجوبه كفاية
 لها في الامور

والفألا بالعبية شاذ ولزوم كالحج ظاهر واسند لا لا العكس
 بوضوح الاجتهاد الواجب كقائه عليه وادفعه في كل ما كرهه العالم
 لنفس الآفة لان الغيرة الاوسط وحصله لا ينعني **مسئلة**
 الدليل عند ما يمكن التوصل الصحيح للنتيجة المطلوب وجوبه و
 والامكان لا دمج المفرد والجزئي لا التلذذ وعند غيرنا
 قولان ضاعدا يكون عنه آخر فذلك الامارة الدليلين
 لانه في حجب والاشعي لا يفرق بينهما في عدم الاستتمام والنظر
 فاستمفرد ككسب جهول والعلم صورة حاصله عند المالك او
 عنه اوصف فوجب لهما من اجل الجهل المنبسط فذلك لا حقا
 اوصف

او صفة تجل بها امره صفة ان نامت بفتح ومعلو بفتح علم
 به وعلم كل واحد بوجهه لا يوجب دورا ولا يدها احسن
 التعمير القصدية وامتناع النفس لعمادة احسن لانها
 الامكان نظرا لا قدرة الله سبحانه وتعالى من اذ لمطلق
 الجسم وفيه ما فيه من ان كان اذعا بنسبة فمصدقين والافضوية
 وكل من كل غير بدعي للكي والكل للبدعي وان ومطلبه
 اللطاف وليس بدعي التعمير ما جعل الحاجي وقبله عليه
 ويحتم طلب البسط بالرسم واستغناء المركب عن الطلب والذكر
 النفس ان اشغ فقبضه مطلقا كما مر وعندنا الذكر باعتبارنا

ان في النفس كسب في كل امره بدعي ولا يفرق بينهما في عدم الاستتمام والنظر
 فاستمفرد ككسب جهول والعلم صورة حاصله عند المالك او
 عنه اوصف فوجب لهما من اجل الجهل المنبسط فذلك لا حقا
 اوصف

اولا فالايح تلقن والمبرمج وهما المشاوي شك **فصل** منج
 الصدق على اكثر جزئيه وجاز كل فان فارق اخر بلا مساده
 فثباتان وبالعكس مشاويان كقوتيهما ومعها من واحد لعم
 مكم بعكس قوتيهما ومنها من وجوه ثباتان قوتيهما جزئيه كالايح
فصل ذات الهمه ما لا يمكن نهها تلبه او ما تلب لها بلا
 او ما اقتدها تفعلها والعرضي بمفاده وجزئيه المشترك بين
 الحقيقه جنس والمبرمج فصل والركب منها افعال ومنقول الاحاد
 فالحقيقه حقيقه ولكن الوسط ابيض بالاول والبيض بالثاني والظايع
 كالاخره فاصد وكالاول هو عام وكلان امثلي فزاده فان لم لها
 اذ هو

اولا لوجودها والافان في **فصل** للحد عند تاما مبرها
 الشئ عن غيره مفرقا وصغركا فان انشاء عندها ثباته فخطه
 او بلازمه فربهي او عمراه ما جعله فخطه وعند غيره تاما مبرها
 بفصله مع جنسه القريبين او عامه مع جدان ابرهم تامان وبه
 تامانان وصوره الخفيه جنس قريب ثم فصل ولا يكتب برها
 والادوار وحصله لاسل امانه المتدين فتراد حاله التبر
 لا تفعلها **فصل** الغيبه قول بصدق او بكدب او
 كلام ليشه خارج فان حكم فيها بالثبات امر لا ترا او غير مخلبه
 ولا فترتبه وهو موضع الجمله اما شخص فخصيه او نفس المتعبد

فطبيعتها او صيغتها كلا او بعضا محصوره والا فمهمه وان صريح
 ببقية النسب فخصيه لسطره او مركبه او جزئيه النسب مقدم
 وانها نال فان حكم فيها بتعلق نسبة على اخرى فمفصله
 لزوميه او انفائيه او ثباتيه او عدمه شقصله
 حقيقه او ما لم يجمع ارجل **فصل** البرهان ان خط
 عن ذكره لا ضره وفهميه فان لا على انشئي والافان ثنائي و
 ومبدا الطلب في العلم موضع واصغره انضغري وجن
 محمول واكبر وذا انه كبرى والكبر اوسط وقد يسد له الكثره
 باصطافيه او يتحقق بلزم حقيقه وهو عكسه فالغيبان
 فتره

قوتيتان ايها صدق كذب لغتها وبالعكس فاشخصيه
 شرفها النجذات الثمانية وغيرها معها الخالف كما وكيفا
 ففقيس الموجبه ككليه سالبه جزئيه وعكسها سالبه ككليه وعكس
 الفقيهه بطل طرفها مع بقاء الصدق والكيف فكل الجزئيه
 جزئيه وعكسها سالبه ككليه ثباتها ولا عكس جزئيهها وعكس
 النقيض بديل نقيض طرفها مع بقاءها والسوالب كالوجها
 فالعكس وبالعكس **فصل** هنيه وفتح الوسط عند الله
 شكلها هو محمول صغره موضع كبري الاول وشرفه الجاهها
 وككليه كبريه وينتهي الحصر اول الادبع فوجها مع موجبه
 فتره

موجبها ومع سالبها سلبها وما هو معهما الثالث ونسب
 اختلافهما كليا وكليا كبراه ولا يخرج الاسباب ككليا وكليا
 ونسبها جزئية وما هو موضوعها الثالث ونسبها
 صغرى وكليا احدهما ولا يخرج الا جزئية فوجدها مع موجبة
 كليا وبالعكس موجبة ومع سالبها سلبها وعكس الاول اذا
 ونسبها لهما مع كليا صغرى او اخذت مع كليا احدهما
 ويخرج سوى اوله اربع فجزئية الكليا معهما موجبتها ونسبها
 وسالبها الكليا مع اولها سالبها جزئية كبراهية من خواصها
 كليا **فصل** الاستثنائي اما متصل فيلزم استثناءه
 تاليه

تاليه واكثر بان ونسبته الفضية فيلزم استثناءه من تاليه
 واكثر بل هو واما منفصل ويلزم الاستثنائي اما اثباتا واثباتا
 اثباتا كذا فيقول الاخر من نفس عينه او اثباتا فلا ولا ان
 او اثباتا فاثباتا وبراءة الاخر لانه لا الاستثناء وبالعكس
القلب الثاني في البداية الغيبة المغلوظ وضع
 وطرفها نورا واثباتا فثباتا والذوات من مغلب
 والوضع لنسبتهن بدفع المناسبة الثانية واردة الموضع
 مختصة وهو اما انه سبحانه يدل على حكمه عدم الاسماء
 واختلاف السنك والتميز يدل على الالهيان فومر ومثله

الغيب وفيه وقتا الباء والاولا ونسبها ولا يظن في نسبها
 لغيرها الهام الواضح واردة الحفايف والنوحيات على سابق
 والافراد ومثلها آدم والتعريف كانه الالف **فصل**
 دلالة اللفظ على معناه مطابقة بينه وبين النسب والظن وخارج
 اللازم والغيرها التمام ثم ان قصد بجزءه تركيب والاول
 ففرد فاد استعمل ولم يدل بهتة على زمان فاسم اوله
 ففعل والآخر وان اتحد معناه مشا وبانه كثره فتوال
 ومثاقا وانسكان وان كثره فتوال ان وضع لكثره والافضل
 ان اشهره الثاني والافضل وجان واذا كثر اشيا بهتة
 اللفظ

او اللفظ فقط غير اذ **فصل** اللفظان المحتمل
 من لغة ففص والاولا يجمع ظاهر والجمع مائل والمثاق
 محتمل للمثاق بين الاولين محكم وبين الاخرين من مثاق
 وان دل على القلب من منسجل فامر ومن مساو والمثاق
 ومن ساقل فتوال ودعاه **فصل** المشرك واقع
 في اللغة لثبوت العين واما لها المحتمل لاكثر من الاسم
 لولاه ولا يشرك الموجد بين العباد والقدوس ولا اختلاف
 مع القرينة والاجمال قد يفسد وفي القرآن قوله بقرته
 فروع والاستعداد والامثال فائق والرادف وان يحاسب

ويجمع ويجزئ بآلة الهمزة خذوا أكبر وهيئ النوع
 والتزيين ونقبة العلامة وليس منقطع والشايع
فصل الخيفة لغة مستعمل في وضع أول والمجاز في غيره
 لعلاقة ولاشئ منها قبله وصوت في عشرة وعشرين
 وتكون عن نقله وتذهب بالتك ولادوم وبعد المثل
 ولا تكسر في القرآن كمن والسمانة لوقفة وهو في
 من الأنتلاد وغلبته نقل من إياه مع معانئها عنها
 ولا يسلم الخيفة كالقن والفاضة حمنة وفيه
 انبت اليبع البقل بوجه اربع عشرة والخيفة الشريعة
 للفتنة

الفتنة لغة مستعمل في وضع أول والمجاز في غيره
 لعلاقة ولاشئ منها قبله وصوت في عشرة وعشرين
 وتكون عن نقله وتذهب بالتك ولادوم وبعد المثل
 ولا تكسر في القرآن كمن والسمانة لوقفة وهو في
 من الأنتلاد وغلبته نقل من إياه مع معانئها عنها
 ولا يسلم الخيفة كالقن والفاضة حمنة وفيه
 انبت اليبع البقل بوجه اربع عشرة والخيفة الشريعة
 للفتنة

في الشايع من الشايع والبعثة وصدقة مع البعثة وسنواهم
 التبحر بالقبائل واستفاد الجميع من بغير الله مدفع باعنا
 الاضراب وانكارهم على بن عباس فغلبهم معارضة امره به
 وهذا يدل والعناء للفتنة وهو في كل شيء كمن وجب
 وجب وامانهم في حنك لعذاب ذابا الفتنة في القرب وفي

سجانه اهلكنا هلبا انها باساى رددناه والنقيب ذكرى
 والبناء لعان منها النقيب كما ورد به القس التحيي ع السابح في
 نفي في لغة واسحق برؤسكم فلا عبرة بانكار سبب به ذلك في
 موضع من كتابه وتدليلنا الكلام في شرح النسيب **فصل**
 الشنق فرع وافق الاسم باصوله وردة والراعه حنة عشر
 لغا المعنى صدق حقة انه من حصوله والصدق في الخبر
 والمكالم ولزم مجازية المومن المتائم والقفاذ في استعماله
 في الشنق والاسم الخيفة نصح الاستقبال بالافتان في
 والنق للمالي لا يفيد وضع الكافر عليم آمن نزي وفيه
 غمز

عن عمل التني اذ هو المبطوع وصف وهو بني في الآيات
 كافي للصول وعبره واطلاق الشائم والغائم على البقشا
 والشاعدا مجازا فانما لاقن السارق والزاني بعد ما خفي
 لينا كراهة الظهارة بالحق بالشم بعد بده على هذا ال
 كازي **فصل** لا تظنوا الاضغان بالبدن في الشنق
 علب واستدل عليه لصدق القول والشارب مع قيام
 الام والرضاب غيره وفيه ان اللبء هو الشايع لا الاز
 ويمكن الاستدلال لصدق العالم والفاسد والحاق طليحاً
 والعنينة ناسية ولا قيام الخلق به وتشتوا بالاستفراء ن



ويبرزهم غلا في الوجود والصائب على الشيء والواجب على
 الصلوة مثلا لعينها الوجود بزعمهم وفيها الصوت بالهوى
 وجها للرجب من الكلام الغنى والمضى ان للحنن محلا لا يتغير
 الاستفهام لم يثبت **المطلب الثاني** في الباء في الاحكامية
 الحكم الشرعي على الشائع من الكلف ^{الفعلة} وتوكله مع اسحق في الذا
 مخالفة او بدوية او تسوية بينها اوصاف خفي لذلك
 فعلت احكام الحسد فيجوزها والوضع ابرح كما بل سنان
 له ولا مانع من تلك الترتيب وانما العدة الاستدلال عليه ^{الطلب}
 الترتيب راجع الى الوجود ومكروه العادة من الندوب لامنه
 ٤٥

الطلب

لرجانه او منه باجماع الى نصف خارج ولشد العنة
 به نصف **فصل** الغزاة الحكم مختار اية للتلقي با
 فزال الكافين وقد ينقض عكسه بالنزاع من جهتين وقد
 بقوله ثم ولقد خلقكم وما تعملون بل الايمان الحد عليها اظهر
 اننا وكفها له في الاشعار الظاهري بالعين ولذلك استدل
 بها على خلق الاعمال وتبدلت من العكس بان التعلق بالغير
 في الخصيص ملغى والنية من المعين مفصولة وعن الطريق بان
 جنبه التكليف غير يحد منه العدة واليؤد واجبا رها
 في الاية لضمها الاكثار بلهم في عبارة ما يجوز ثم موثقا

تلقى اداة خلقه سبحانه وهو العلم فلا يتم استدلال
 بها على خلق العمل ومعنى الضم والاولوية غير صريحة
 والتوقف لا يوجبها كلمة العدة والمقدور **تمت** ونقص
 علة الحد بعد محنته باختيار الزوال كان اظهر لاصول الزود
 والوجدان اداة الكاشفين بذلك الخطاب ان اصله الخرد
 اشدت العكس بالاباحة كزيادة الاضناء والتخير ان حكمه يمكنه
 الرضوخ فيضاف الى الوضع ومن ارجعه اليها اسقطه وانما
 الاول بالترتيب بل اعلم بان الترتيب في حله النفس بكثيرين
 الايات كما هو على المصطلح النفس باية ومن يتبادر منها العزيمها
 ٤٥

تمت

في الترتيب وهي ادر اجماع الحكم والجماع على خلافه لم تثبت **فصل**
 استحقاق المدح على العدل والاشا والذم على الظلم والعدوان
 ضروري ليشهد به الوجدان وحكم به نفاة الادب ان ومن
 الحسن والذم على صفات الكمال وموافقة الغرض وفضيلة وانك
 في المذكور ان بالحق الشائع فذلك ما مفضل عنه والمخالف
 يفتى ذاته بالجميع التفضيل وان كتاب اقل التبعين مدحها
 وترتيبها نظير الترتيب بالوجدان والوجدان ونظم الشيء بعد رتبة
 معجزه في ترتيبها الكاذب منها والذم على العادة باعلاء
 ولو لم الاستدلال في الرتبة الواجب ولو قدت العدة بالمتعلق

الطلب
 ٤٥

٤

مادت ولا ينافي العيوب بالارادة الاختيار ونفي العذوب
 قبل البعثة للعضو وافشاح الفسح لصارف لا ينفي القدره
 عليه **مسئله** الاولى وجوب كسر النعم عطف الامم العناب
 او ذوال النعمه تركه وقرائنه اذ استحسان الدج او الزبا
 او هو نفسه ونفطج بعدم العناب على شكر النعمه بل على كثرها
 والقياس على القتره باطلها رثها بالنسبه اليها معا فيترك
 الاستغناء اما من سيجانته وان حفر عنده تركتها
 عتبه عندها تركه شكرها كثران **فصل** كلام الحاجي
 الثانيه الاشياء الغير النعمه تتركها لا يترك العناب فيها كالمورد
 في

قبل الشرح غير محتمر عطفه اذ هي منافع باله مفسده والاذن
 في القرف معلوم عطفه كالا ستغناء لا يجرد العناب وللعلم
 باستحسان من افضر من النضر على اقل ما يحصل له الجوف
 ذم **مسئله** الثانيه ما يستحق تاركه لا لا بد له ذم او لا يفض
 باخره في الامم في الاربع لا عتبه اذها في الامم اذ ان كان
 عليه ان يند على احدى الثلث في الشرح ورواه الفرخ
 نغرة وفيه القدره اذ اذها في النذر لانه يفضن عاده او
 بعده ما يجد بد ففضاه او قبله باذن ففضهم وكذا السحت
 وفيه علم بذلك حدودها ولا يفضن باذامه من ذلك الواجبه و

واعادة النعمه في جمانه وفضاه مفسد الحج الوثيقه بالنص و
 النقص من الضيق بالانما **فصل** في وجوب ما فضل وفاته
 والمضيق ما ساواه او يفض عن كثره الكثر بعد فضل الجرض
 والكفر وقت الاول لا اراه وبعده فضا ببعض الشافيه ولا اراه
 وفيه فضل بعض الخفيه ولا هو راجع كالركن بل الراجح
 الاختصاص للمنازله المتمايزه بالوقت لا اطلاق الامر به من غير قيد
 وعدم الاثره المنازله وبطلان الصلح قبل الوقت **فصل** في
 الشرح في نفي رضى الله منها على النهج الضيق من الفضل والعزم
 عليه ووافها ابن زهره وابن البراج وهو في خلافه للعدا
 في

والنقص والباعه المشاخر تركه عن بدل في العجائز ولا يخرج
 عن الوجوب ولو لم يتركها في وقت وفاته واوردا
 افضاه والبدليه في القوط راسا وضلوا الامر عنها فنفي
 والقطع باسئال التصل لامن جهتها والرجاء انها من نعله في كل
 جزء قبل الضيق لانهم وحلوه عنها لا يمنع بنو فيها الدليل والبد
 هنا تابع مش عن تركه سبيله الراجح له ان كصاحب القن بوفيق
 الكفانه عند تركه ولا مشاخره اطلاق البدل عليه مثله وكان
 العزم من احكام الايمان لا ينافي بدليه في وقت **فصل** في
 الوقت في جزء من الوقت لبعض تركه قبله ان ماتت في وقت
 في

العصا نظر وهو اداء والفاصح قضاء وما وثق له العرك كذا
 وطنان السلامة ان مات فمما ذنبت ما من فمما وفرق للمجي
 محكم **فصل** الواجب اليك انما ما يقطع عن الكمال جعل البعض
 انما شرعيا ويجوز على البعض جعل الشايع في نفسه الامساج
 على نائم الكمال بتركه ونائم غير معين لا يفتل بالان والشافع بعينه
 وباد آية التفرقة والحدس فلو الوجوب بد عن الكمال **فصل**
 الواجب اليه ما عين له الماشي بدل من غيره منه اختيارا والحق باليقين
 احراز البت والشافع سوم السافر والموسع والكفارة وبالأد
 الرضوخ ويضرب ويجوز الكمال سقطا البعض واحد معين عند
 الله

بني الحج المبرور عليه والحال ابقاء غيره معين والواجب ما احد
 الابدال القصاد على ايها شاء المفضل الكل كما كثر اذ فيهما اثنا
 من بين يانده والاصلح على نائم الكمال بترك الكفارة في **فصل**
 الاصلح المندوب غير مأمور به حفظه وفنا للعامة والاشي
 والازي والفرعي لسان الامر للوجوب كاسي والماجي وهو
 خالف في الدعوى ووقف في الدليل واستند آو بانه طاعة
 وهو فضل المأمور به وبانه احد الاقسام فان ادادوا المحببة
 منغنا كلكه الكبرى او الامم لانهم انساب **فصل** المباح
 لغير جنس الماعدا الحرام من الاحكام كما قد يظن لزوم خلق التوبع

عاهرون حفظه للنفس وهو الشايع وقوله هو الذي اذون فيه
 غفلة عن ضلوه **فصل** التكاليف المبرور على ما اذون ما اذون
 الشرح والفتاء ما سقط القضاء ونفس عكس العبد ان اذ
 علق هو وفرده انما سنده ان اقل وقرة لوان في الصلح
 لظن القهارة اذ اذ في خلافه وجميع العشرة والافاعات ما ارتب
 عليه الا الزنعي ولو عرف مظهر الحان والباية **فصل** ما يتوقف
 التصح وبادف الفساد خلافا للفتية **فصل** ما يتوقف
 عليه التمسك ودر **فصل** في شرعيا والآذ
 لنادم السيد العبد المأمور الكفارة الفادر على مفضل الفلم
 لنام

العند من لفظه على عدم فصله وانكاره مكررة واستند
 العاقبة بلزوم التكليف بالحال او لا على حيث وبقيدهم
 الواجب بالطلق لا يخرج الاستطاعة ومفضل انساب من
 عنه اذ الكلام فصل الوجوب لا يملكه **فصل** ما يتوقف
 غير لادم **فصل** في ما يتوقف عليه ما حصل والطلب
 التصح **فصل** في ما يتوقف عليه من وجوب الاستناد **فصل**
 من كذا اول البحث ونفسه الكبي مدفوع ما بان وتكفي فيه
 الواجب عن **فصل** المباح موجود اجازة
 واستند لال الكبي على وجوبه بان **فصل** المباح موجود اجازة

سنة

او هو هو مع مصداقته للجماع مدخول لا لعدم النجيب
 لثبوت مطلبه بالنجس ولا لزوم وجوب الحرم لا التزمه با
 ولا ينجي وجوبه عن النجس لثبوت كونه بالعدم كون المباح
 مفقودا لثبوت الحرم ولا يذمها منه اذ هو الكف والمباح
 كالحرم المشرك فمفارقة لا غير فصل الخاص يطيل
 كلام الحاجب **الكتاب الثاني** في ادلة التفسير وهي ثمانية
 اوجه الكتاب والسنة والجماع ودليل العقل اما
 القياس فليس من مذهبا كالمز وسنبله ففنا مصداق
والكتاب دليل القرآن كلام منزل للايمان لسوره منه

والغالب لا يخرج بقية الكتب والحديث القدسي **دليل**
 ما نقل بين دفعي المحقق نواز وهما دوربان مع خروج
 عن ظاهر الاول وهو لا يلزم الغرض ودخول زعيم السور
 في الثاني وفيه ما لا يقع لصانع بدون تاييد بعضه
 وهو كما اوله في الشماز مع دخول التمهيد وتخرج فان يخرج
 دليل التلافي في كلا الآيتين في الاول واليصل كلام بعض اوجه
 معجزا وكلام مجرم من خطئه محدثا لكان اولي والتورق
 طائفة من القرآن مصدرة فيه بالبسملة او بجاء
 ونقص طرده لصدور التورق فزيد متصل اخرها فيه

باجدها فنقص عكسها بالانجيل فزيد او غير متصل فيه
 لثبوت منه وظن في استقامته وهو عنهما بمجرز الانشا
 طرده بعض سورة النمل لسورتهين فصاعدا في دليل
 طائفة منه ذات نصه ونقص طرده بآية الكوكب
 وسورة بارادة الاسم وفي اضافته خصه وتوقفه
 ولو اردت المكتوب في العنوان لاستقام **فصل القرآن**
 متواز لتوفر الدواعي على نقله والسموات في حالها
 اجزاء منه لاجتماعها ونظائر التوضيح عن امتنائهم
 به والروايات عن انجاس ولا اتفاق الكفر على

انها انما يكون خطئه كويل وفيها في مع ما نقلت
 في غير هذه والتسبع متوازيه ان كانت حوهرية ملك
 ومالك اما الادوية كالمذ والامانة فلا ولا عمل
 بالشراذ وفيه كاجبار الاحاد ولا ينجي التمهيد
 عن غير احكامي الآيات وهي خمسانة فترها وقد
 لبطنا الكلام فيها ومشرقة **الكتاب الثاني**
 في السنة وهو قول النبي صلى الله عليه وآله انما افعلوا
 فترين وما جعل احد ها حديث بنوق وقد يحد مطلقا
 بكمال مجمل قول المعصوم او فعلها او تقريره وينقص

بعض

فصل

بأنها

طرد به بعض عبارات التفسير لئلا ينقل الحديث المعنى
 الاباحذ للثبوت وعكسه بالمعنى من العصوم غير
 محلي عن مثله والزام خروج مقتضى عدم سماع
 احد منته حديثا اصلا الا ما حكاه عن مثله ^{فان}
 هو قول العصوم او حكاية قوله او نقله او تقريره
 وما لا ينهي الى العصوم لغير حديثنا **فصل**
 في بيان نارة علمها باراد الحديث واخرى على
 ما يقابل الانشاء ويصير كلاما لنسبته خارجا
 وصدق كذبه بمطابقته للواقع وعدمها للافتقار

وما
 على
 و
 و

التحريك بالنظام ولا لها وعدمها كالجحظ ^{فان} كتابنا
 في زعمهم اذ في النهاية اوليتها واستمرارها اذ في
 حلقهم على عدم التيقن عن الاتفاق او المعنى فهم كاذبون
 فلا تغتر بصديقهم في صدق هذا الخبر فقد صدقوا الكذبة
 وشر بد الكفار بغير صل الله عليهم وآله انما هو بين ا
 الاقراء وعدمه فلم تثبت **فصل** في المنوات
 جماعة يفيد بنفسه القطع بصدقه وسببه التسمية
 واهية وشرطه بلوغه في كماله ^{فان} كذا
 معه تراجمه واستنادهم للقرآن بغير انهم في عدمه

ف

فصل في تسمية العمل بغير الاحاد بلوغهم وعقلهم وعادتهم
 وضبطهم واهتمامهم واكثفي الشيخ عن الإيمان بالعدل
 محبا بعمل القائل بغير ان يكبر وسماعه وان في قضا
 ولفظهم وليس في آية التثنية حجة عليه لمنع صدق
 الفاسق على الخطيئة في بعض الاصول بعد بدل مجرده
 وارض الاحباب على توثيقه والا لا يرفع الوثوق بعدالة
 اكثر الموقنين من احبابنا وانما ما ينقل عن بعض ^{المختصين}
 من فسبغ ايمانهم مع توثيق الاحباب ^{فان} تثبت
 لم يهضم حجة على الشيخ عليه السلام واما الضبط فبارده

و
 و

تأليه الذكر على التيقن وقد عرق اغناء العدل عن ضبط
 لمتها عن فضلها والم ضبط ورة ابد من غير انفسها
 ساهبا عن الله غير منبسط او غير ضابط **فصل** في توكيد
 العدل الواحد الامامي كافي في الواجب ^{فان} فالشيخ والعلامة
 وسائر المشايخين وخلافه الحق واتباعه والارادا
 الاحباط في الفسخ على الاصل ولذا لا آية التثنية
 عليهم في قول خبر الواحد الامام في بدل كالتهادة
 قالوا كل خبر منها ^{فان} فلا يكف الواحد فلنا منع بلا اكثرها
 غيرها كالرواية وبغير الاطماع ^{فان} ولغير المنزوم واجبات

و
 و

مجازفة وقول المخالفين باسراءنا دخول العصوم انفراد
 نعم شره المرفوق بشي عدم سبق شبهة تؤدي الى اعتقاد
 لغيره ليندفع كلام الكفار في نواز بعض مجازات النبي
 وكلام المخالفين في نواز النص على الوص صلوات الله
 عليها ومالم بنواز آحاد ولا ينفيد نفسه الاطلاق وقد
 القطع مكابر وقد ينفذه ان حث بالفرائض والمناسك
 مباحث **فصل** في تجزئ التجدد بخير الواحد عقل اجزاء
 واختلف في وقوعه فنفه المرفوق وابن زهره وابن البرقي
 وابن ادريس وفاقا لكثيرين قد ما نشا وقالوا بالمشاورية
 وهو

وهو الاظهر لظواهرنا ان جاءكم فاسق فاولا نفر
 ان الذين يكفون ولما شاع ودفع عن اصحابنا
 ومن يلبسهم من الاهتمام باخبار الآحاد وندبها و
 والاخذنا ولسانها انك ولتصحا والتجس عن حال
 رواها ذمها ومدحا وتعديلا وجرحا وما ذك
 الالعمل والتمهي عن اتباع الظن انما هو في الاصول
 لحكاية عن الكفار واصالته البراءة ضعيفة بعد
 ويجوز العارض لا يمنع العمل في الظن وهو التوقف بعد
 خبر ذي اليد لانفراده بينهم مع انه انما اعلمنا ان

باصرار الصوم والاجر بافعاخ العبرة لك وقد بينا
 الكلام فيه في مشرة التمسين واذا غارض الجراح
 والمعدل ولم يجره فبغيره رجع الجراح ومعه الاكثر
 والقول بالاطلاق في مجزئ **فصل** رجال السنن انما
 مدحون بالمتون في الحديث صحيح ابدونه كلاك او بعضا
 مع تزويق البائنين فمن او غيرهما مابين كذلك مع تزويق
 الكافيون وتزويق السنن في القوة وسواها اوسوى
 الاولين ضعيف وانما الخلاف في هذا الزمان سنة
 السماع من النبي والقراءة عليه والسماع بقراءة القران
 وهو

والاجازة والمناداة والمكاتبه وانها اولها ومعها
 افراها والبولق اونها والكل مرتبة وقد يزداد سابع
 وهو الرجادة ولا عمل بالمرسل الا مع تفتن عدم ارساله
 عن غير الثقة كابن العمير ولا يصدق روايته عند اجزاء
 كاطن اذ المغول عدم ارساله عنه لعدم روايته عنه
فصل في الاجماع قبلها هو جمل المجهدين من هذه الامة
 في حصر عملا مروا الالب مذهبنا من عدم قول العصي
 عن الاجتهاد بنديل المجهدين بروسا الدين ومجتهدا
 لكشف عن دخوله وعندهم للاجماع على القطع بغيره انما

ولادوسر وللوجيد على ابداع غير سبيل المؤمنين جعلهم
 وسطا ولفوا صلى الله عليه وآله لا يجمع اثنى على الضاء
 وشوخ ما قرأه عن وليس السكر حجة لا عند النصوص
 والنوف والمهمل للظن وخوف الفتنة بالانكار
 المركب باطل عندنا مطلقا لخالفة العصور فطعا في ذلك
 ان دفع متقفا عليه كذا البكر بما ناول الاجاز كالفسخ
 ببعض الشئ **وصلى** موت احد الطرفين المختلفين كانت
 عن خطاهم واصابة الباقين ودخل العصوم يبيع التعا
 كفو الاصلح على الخطا لنبية لاهم فلا ياتم اتخاذ محله
 فيها

وهذا ما يمكن الاصلاح على عدم خلوا العصر عن مصيبي
 كل الاحكامه لصدق الاصلح على حسن الخطاء لولاه ويؤيد
 في اهل الله عليه وآله لا تزال طائفة من ائمتي على الخيرة
 تقوم الساعة **وصلى** اجتمع اهل البيت عليهم السلام لا يبد
 الظهور ونزهة ما في زمانهم ما شاخ وديع وروى التعلوي
 وعنه عن ابي عبد الله في قال رسول الله صلى الله عليه وآله
 نزلت هذه الآية في خمسة في وفي علي وحسن وحسين
 وفاطمة اتما يريد الله ليهديكم الى الصراط المستقيم
 ويظهر لكم نظير اولاد آل البيت وفي الآية في كل خير ^{فيها}

من الخطاء وقبح وهذه الرقابة ونذكر القبرين في الآية
 واسما رسول الله صلى الله عليه وآله بهم بقوله اللهم هؤلاء اهل بيتي
 واخرجه لآدم صلى الله عليه وآله عنهما عنهم شواهد في
 على انهم هم المراد من اهل البيت في الآية فلا عين ما بهما
 سوق الكلام ان المراد بهم النساء وروى البخاري في
 عن عائشة قال خرج رسول الله ذات غداة وعليه
 مرطعة حرام من شعرا سود فجاء الحسن فادخله ثم جاء الحسين
 فادخله ثم جاء علي فادخله ثم جاء علي فادخله
 ثم قال اتما يريد الله ليهديكم الى الصراط المستقيم اهل البيت
 فيها

ويظهركم نظير ابي احمد بن حنبل من آدم صلى الله عليه وآله
 كان في بيتها فانشاء فاطمة عليها السلام مرواة فيها حبر
 فقال ادعي زوجك وابنيك فجا على حسن وحسين
 فجلسوا كلون من تلك الحبر فانزل الله تعالى هذه الآية
 اتما يريد الله ليهديكم الى الصراط المستقيم اهل البيت ويظهركم
 نظير ما اخذ رسول الله صلى الله عليه وآله من اهل البيت
 فكساهم به ثم اخرج دينه فابى بها الاياه وقال اللهم
 هؤلاء اهل بيتي وخاصتي فاذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا
 فاخذت راسي البيت وقتلنا معكم يا رسول الله

٢٨

فقال انك حينئذ عليك **ثمة** واما ما في نسخة
 اطعمهم عليهم السلام في النبي صلى الله عليه وآله اذ اتى نارك
 فيكم ما ان مسلككم به لن تضلوا كتاب الله وعرفني
 اهل بيته واهل بيته فاحق بي واهل البيت واهل
 احد بن حنبل وعنه بطر عن عدي بن معاذ اخلاقه في
 اللفظ وفي صحيح مسلم عن زيد بن ارقم مثله وفي آخره
 فالصحيح ومن اهل بيته يازيد البرساق من
 اهل بيته فقال لسائق من اهل بيته وكان اهل بيته
 من حرم الصدقة بعينه ومما في يد ذلك انهم عليهم السلام
الصحاح في اللغة
 في قوله عليه السلام
 فيكم ما ان مسلككم به
 لن تضلوا كتاب الله
 وعرفني اهل بيته
 واهل بيته فاحق بي
 واهل البيت واهل
 احد بن حنبل وعنه
 بطر عن عدي بن معاذ
 اخلاقه في اللفظ
 وفي صحيح مسلم
 عن زيد بن ارقم
 مثله وفي آخره
 فالصحيح ومن
 اهل بيته يازيد
 البرساق من اهل
 بيته فقال لسائق
 من اهل بيته وكان
 اهل بيته من حرم
 الصدقة بعينه
 ومما في يد ذلك
 انهم عليهم السلام

مهبط الرحي الاطفي وفتحهم باب مدينة علم التبعي وفتح
 بياض الخلق به صلوات الله عليه وآله واقرهم اليه
 وافضلهم اليه كما ينبغي عنه آية الباهل انهم عليهم
 ابعدهم الخاطا من سواهم واحق باقتفاء ازهم ولاحق
 بهداهم وقد خرجنا هذا الكتاب بل من شرط الاقتصار
 ولكن للمنفذ احق بالحاجة والاختصار **فكذلك** المنفذ
 يخرج الواحد حجة خلافا للفرق وبعض المحققين لنا
 اشتراك الدليل بينهما واسند الحاجب بالاول
 لفظية دلالة دون الخبرية نظير **فكذلك**

من يتكلم بالناهرى بما يفتيد الظن وانا واصله ظاهر
 وفيه انها معارضة بعد الاطلاق عليه وعلما
 فالواثبات اصلها فلما كثرت السنة وهي لعلم
 الاصول وقد يخرج في شبيهة الشهور اجناسا بها الخي به
 وقوة الشهادة في الذكرى **المتكلم** الابه في الاستصحاب
 وهو اثبات حكم في الزمن الثاني لعقودا عليه بنوعه في الاول
 والاهل لانه جرح وانا اكثر احكامنا وخلافه للرشي
 واعلم الحقيقة واكثر المتكلمين لنا بنوع الحكم والا عدم
 ما يزيد فيمن فبان ولولا ان يقر بالمجرح كانا الى البضاي

وفيها ما فيه ولعدا رسال المتكاتب والهدايا
 من البعد سقيا وكان الشك في ان وجهه كالتك
 في لفظها فالواضع من غاب عن زيد بقاءه في الذكر
 معه وبينه الثاني مع الغضادها به مطروحة
 فلنا العادة بالخروج فاصبه وغلط التثبت ابعده
 من الثاني **فكذلك** القياس مساواة في اصله في
 ملة حكمه انا حكم الاصل في الفرج لجامع وقد علمنا
 بذلك اذ كانت الاربعين وليس تجزئ عندنا الاطراف الاثني
 ومضروص العلة ان جعلته لنا فوادئها واوقف

وان تقولوا على الله ان القن لا يغني عن الحق شيئا

خرج ما خرج به بدل في السابق وفول صلى الله عليه وسلم
فانما صلوا ذلك ضد صلوا اعظم منه فهم الذين
الامور بربهم واجل العز على السلام على ربه فقد
عندنا انكاره له وصنع منهم من العبد وما

قول امير المؤمنين عليه السلام نرجون عليه الحد الذي

ولا نرجون عليه صاعا من ماء من طرف الاوتية

وكثرة اختلاف الاحكام مع التماثل كالفرق بين

العبدان والقيدين والنجس والنجس والمارق

وتنها

روى زرارة عن ابي بصير قال سئل عن الغائب هل يرضى
في الصلاة قال لا يرضى ولا ينزل صلاة الغائب الا ان
انتم من بلد الغائب او من بلد يرضى عنه فيقولوا
بغيره فيقولوا لا يرضى عنه فيقولوا لا يرضى عنه

وتماثلها مع الخائف كمثل الصديق وخلافها كمثل

وتماثلها مع الخائف كمثل الصديق وخلافها كمثل

في الفسخ والاصوم والظهار والفسخ في الردة

والنفاق كيف يحكم من مجرد ثبوت الحال بنسبته اليها

قالوا فانما سجدنا فاحتمر بان انتم الانتم لنا ومن

صلوات الله عليه وآله معاذ على حق اياه احمد ربنا رب

اربابنا لم نضعف وخير الخبيثين والشر في الدنيا

الصحة به تشابها بالاعمال بل يكون انما اقلنا المباد

الافعال كما في سجدة اذ في ذلك لعين ومن وافق

ده

قالوا فانما سجدنا فاحتمر بان انتم الانتم لنا ومن
صلوات الله عليه وآله معاذ على حق اياه احمد ربنا رب
اربابنا لم نضعف وخير الخبيثين والشر في الدنيا
الصحة به تشابها بالاعمال بل يكون انما اقلنا المباد
الافعال كما في سجدة اذ في ذلك لعين ومن وافق

ما يخرج من جهات القياس ويجعل الشبهات كالاعتناء

قياس مع تعين الامور كقوله في تصحيح كلاله

وسند وقد روي امره بالكاتبه وخير الخبيثين

وكذا الخبيثه والشره في قوله صلى الله عليه وآله

احسن بالفضاء لبطي الاوتية وانكار كثر من الصحابة كان

وشحيم وغيرهم له من انما اجمع وجه ان القيا

عندنا ما اظلم اصلها فلا يفرق في كثره في

في شكاك الكتاب والسنة وفيه مطالب

في الاموال والهي الامر طرقت بالقرن استغناء

في الاموال والهي الامر طرقت بالقرن استغناء

في الاموال والهي الامر طرقت بالقرن استغناء

في الاموال والهي الامر طرقت بالقرن استغناء

في الاموال والهي الامر طرقت بالقرن استغناء

انقل وما يمناه خيفة في الاجاب لافي التذب ولا فيهما

لنبي وحق التالف طرقتا عليه بل نكروا لغناه لغنا

ما منعك ان لا تسجد اذ امرتك فاحمد الذين جعلوا

انما انا شاق لولا ان اتقن ولعبد العترة فيك العبد

الامثال بعد قول سيدنا صلى الله عليه وآله لا استغناء

في الاموال والهي الامر طرقت بالقرن استغناء

في الاموال والهي الامر طرقت بالقرن استغناء

في الاموال والهي الامر طرقت بالقرن استغناء

في الاموال والهي الامر طرقت بالقرن استغناء

في الاموال والهي الامر طرقت بالقرن استغناء

في الاموال والهي الامر طرقت بالقرن استغناء

في الاموال والهي الامر طرقت بالقرن استغناء

في الاموال والهي الامر طرقت بالقرن استغناء

قالوا فانما سجدنا فاحتمر بان انتم الانتم لنا ومن
صلوات الله عليه وآله معاذ على حق اياه احمد ربنا رب
اربابنا لم نضعف وخير الخبيثين والشر في الدنيا
الصحة به تشابها بالاعمال بل يكون انما اقلنا المباد
الافعال كما في سجدة اذ في ذلك لعين ومن وافق

فخصنا الامم حجة واحدة ولا نذكر رويها في المرفعي
 وهكذا وفي غيرها لتخرجها عن حجة الفعالي كما
 والكان والقياس على النبي ما اطلوا النار فام من

وهي من الشكرية الصلح والتميم من خارج وانشاء
 الامر بالنبي النبي من كسر لك على امر بالامتنان
 بالتمه لا يوجب ظهورها والمعان على انه ثابت يكرر
 يتكرر لها لغيرها **فصل** في الاصل والتميم من غير
 ولا في غير ادرج عليه الحق بالعلم من هو من
 كما في غير الفهم من انما هو من انما هو من انما هو من

للعادة والقياس ما اطلوا من الملبس بالنبي ما اطلوا
 والشاخص غير مغبين فلا تكلف بالحق ولو بعين وكافه
 العهر والسابعة والامتنان للفضل **فصل** انشاء الامم
 بالنبي النبي من صفة العام اعني تركه بالاسمي النبي
 اما الخاص فليس من نعت الواجب على تركه من حيث
 فله ترك الواجب محرم وفيها كلام وللنا من مغبين

الذهول الامم عن الاجتهاد الموجود في النبي فيها
 وفيه انه منبسطه كدليل الامارة فلا يصح
 الذي هو مع انشاءه بما اصلا هذا الاصل والحق

العلم	العلم	العلم	العلم
العلم	العلم	العلم	العلم
العلم	العلم	العلم	العلم
العلم	العلم	العلم	العلم

من الملبس بحال جامع ولوايد النبي عن التمدد
 لعدم الامر به فيطلب لكان **فصل** الشيخ
 والاكثر طيات الامر بالموقف لا يفتي وجوه قضا
 كونت لعدم دلالة حجة عليه من غير
 اختصاص جهة التحريم والاستدلال بالاداء للاول
 والشوية صحت في امرنا بالتميم بخصمه وبقوت
 الثاني لا يفتي الاول والوف كاجل البيت وبقوله
 ادافع فلنا التعدة خارجا تم واشتغال التعدة فارق
 واستدراك الفات ما في **فصل** في الاصل والتميم من غير

فصل في مطاب الماهية الكلية لا في استعمالها
 خارجا وفيها في الفتنة والطلوع عطايا ومنها
 التتابع الاختلاف في وجهها لا يشترط والحق ووجهها
 بل يشمله والقول بان منشاء التتابع عدم التفرقة فيها
 البعد على الفعل بعد قول التبدل لا الفعل وانفوي قوله
 وصاهم بكم عنه فانهم وهل التبدل كفا التضرع وعدم
 الفعل في لان حتى العلامة في الكتابين فلا قول عدم

العلم
 العلم
 العلم
 العلم

تانير القدر في التانية والبناني اعليبة الغضائز عن الاول
 وهذا اظهر وتأثير القدر في الامتداد كما قرئ **فصل**
 الترو للدوام عند الاكثر والمرفعي ونباعه كالامر للعدا
 قولان لنا اسند لال التغير على وامن غير تكبري
 والسندك بالنوع من احوال المهينة الرجوع ان عني دائما
 تضادة ولا لم يفتحه فالي ودرهها اكثره لغا ولا لغزا
 وفيه الطيب عن اكل اللحم فيترك ويقعد بالذوام لفضائه
 بلاكل اولا لافضل فلنا قرينه التوقف فاعلم والقصرح
 بما علم ضنا تايح **فصل** التروغ العباده لعينها ايجز
 انما

ادشرطها بديل غل فادها اكتشف عن تيج الما فيه من غير
 المامو ويدر فلا امتثال ولا امتناع مع لثاوي الحكمتين
 او مر بوجه حكمته وامتناع التفرغ مع وجهاها التفرغ
 ساوي العباده بغيرها والذليل مع تمام جازية والبا
 مستظهر لوجبه والتجيبا بديل على صفة المنهية ولا امتنع
 فلا يمنع ولكن غير الزعي كالمساك في العبد بين لا الصق
 الشري فلنا امتناع به هذا النوع والشري في الصورة
 العبياة وان ضد مع النقص لصلان الماضي وبيع للتدريج
الشكك الخامس في العام والمعامر في العام هو اللفظ

المستغرف لما يصلح له ونقصه كما بالملين والجمال ان
 اريد بالوصول الجزئية وبالجل ولا يصل ان اريد الا
 فمعين الاتم فانقص طرة ايزيدين وزيدين والجزئية
 وقد بسد ويجلات وذا الغرضي بوضع واحد لثاوي
 طرة بالمشرك وقد يقال وهكذا ان الغزاة اللفظ الرمد
 الدال من جهة واحدة على ثبتهن ضاعدا ونقص كما
 بالوصول السخيل وطور ابا المنفي والبيع المحرمة وقد يصلح
 بتكلفتها الحاجي ما دل على مسميات بلعنا اامر بتك
 فيه مغم غاوية وفالخرج بالمشرك عنده ومطلفا المعنى
 وبقية

ويضرب رجل ويظفر اليه البحث من جهات كالتنق
 طره مسميات وقد يثبت بتعفات العلوية هي
 اللفظ الواحد المتنازل بالفضل ما هو صالح له بالفتح
 من نفاذ موارد ويزيد مسبو الصالح العم مع انقنا
 عكسه بالاطفال وعلم البلد والموسرات كالذوي
 وباسما الشريك كما ناكل لتناولها فة ما لا نشا ولد
 ويمكن فوجهه يتكلف ولا بعد ان بها اللفظ المرفغ
 للدلالة على استغرف اجز انه من تايح **فصل** في بيع العم
 حطابن في لانه لخص من اسم الشرط والاستفهام والوصول



واسم الجنس معرفة بلاه او مضافا والجمع كذلك والسكينة
 وفي حاشيا بن في القوس لا يثبت استثناء لالساكت بها
 عليه من غير تكبير والافاضة في كل ما تجد والبعاء
 والحق في ان ضرب احدا والكذب في ما ضربت وقصة
 ابن الزبير ويقين المصوب غيرنا هني والحارضين من
 الاشتراك والاشبه المشهور لا يفيد **مثل** افلا مريثا
 نلت لانسان لنبامر ان يبعلمها ويجلب الاخير للاجماع
 لا الكبر وفعله ما اتاكم ها مع زوجين وظاهر قوله
 الانسان ما فرقه ما عدا لا تغاها الا لتعلم اللغة

مع ان البحث في سبع للجمع لا في لفظ **التخصيص**
 قصر العام على بعض مستبانه ويطابق على ضربه كقوله
 وهو اما متصل هو الشرط والصفة والغاية وبديل البعض
 والاستثناء المتصل او منفصل وهو لغيرها ويجوز في
 الاخيرين الى واحد وفي غيرهما متصل او منفصل في محصور
 فليل الى اثنين وفي غير ان يجمع بقر من مدلوله
 لتا القوم اين كل من في البلد ولم ير الا واحدا او
 اثنين وليس الخالف ما اول عليه العام المختص
 بيمين حجة في الباقي والخالف حجة اقول امثلها

تفسير
 ٢
 ٣

في اقل الجمع لتا قضاء ما كان واجتاج السلف به فيه
 بلا تكبر وعصبان العبد باهال لكل لا لزوم الدور
 او التحكم لانه دور معتبة فالوا تعدت مجازا زنت
 والمحقق اقل الجمع فلما اتين بالدليل والمحقق
 السب لا يختص العام جوابا او غيره كبر ايضا عونا فمبين
 لغيا المقتضى مع عدم الساق واجتاج الامر بالقر
 والظهار واللعان فالوا لزم لجاز اخرج السب الاضا
 كبره وكان نفعه بلا نمره ونفاث المطابقة ولنت
 من حلف لا تعذب بكل فخذ بعد فخذ عندى
 تن

فلك القطع بازادة دخوله مانع وهذا المنع مع معرفة
 السب نمره والمطابقة بالازادة حاصلة بسب الحث
 عرف خاص **تخصيص** السنة بمنها وبالاجل
 والكتاب والكتابه وبغضه وبالقران لا يخرج الوجد
 لا يخرج الواحد عند النسخ وابناءه وجوزة العلام
 وقيل ان خص قبله بفاطمة وقيل بالوفد ومال
 اليه المحقق وهو سلم المانون لا يعارض قطي قطعا
 ولو خص لنسخه هو مختص في الازمان المقتلون
 انما يعارض به اذ اضعف لهم بالمجازية المجوزين لها

الدليلين اولى من طرح الواحد وطعن الذين ظنوا الدلالة
 بعارضه معاكه فحجنا بينها وعدم النسخ لا يوجب الضعف
 بالجانبة غير لانم اذا ناسخ العام والخاص وقيل
 بنوعه وان تقدم فبعد حصول العمل بمنسوخ وقبله محقق
 وان ناسخ نكاح الفاروق عند المحقق والعلامة وناسخ عند
 الرضوي ناسخ العام بوجوب الفارق او لغيره وقيل به
 النسخ لا يغير فواو وليث التصويب كالعلم والمشار ومصف
 البيانته وان جعل النسخ كالأول والعمال النسخ معلق
 علما الاصل منه فلا يصح المعارضة ^{لا} _{لا}

العمل بالعموم قبل الظن عدم التصريح بالخص عند لا
 باسا لضعفه من انما اشبه مع المثال فهو في فصل الشك فوجب
 فالواجب عن الجوز المسان والواو ليس فلتا الفرق فاقم
 للمثل وما قيل من ان اكثر اللغز مجازات بلده النسخ ^{صحت}
 المثال العاضى لشبه القطع بعدم التصريح والعارض فلتا
 فيبطل العمل باكثر الادلة واذا كثرة الجوز اصح المحرمه
 ثم والسند رجحه بالافوى الامتناء في النسخ مجاز
 لا يشترك لفظي ولا معنوي ومن لم يحلوه عليه الاصح
 لعدم المثال وقوله تعالى لا يتابع الظن والآية سادها

سلا ما عجزه العبد ففطر ونيزر الاضال وحكا
 للزوم جهل الزلفه البيح والبر ويصونها ولا لغايم استثناء
 المرفعة درها بعد مدة للمار من من نصيب التكمير
 مع اسهولة الاستثناء اذ لو ثبتت الرواية عندنا فانا لاجتبه
 ان يحسب له شهر فلتا لم يثبت اواراد اطهار ما نزل ولا
 الامتناء المستغرق لغوا فانا واكثر على جواز الاكثر
 من الباقي فضل من صوابه وقبله بالمتبع مقم في العود خاصة
 وقبله مقم لنا قوله تعالى الامن اتبعك من القادرين وانفسا
 الفعهاه على الواحد بعد عشره الاثمة والكلام جمل واحد
 ظاهر

فلا انكار بعد اقرار واسهجان المثال المصنوع كاستهجا
 له ولحد واحد للغيره قبل المراء للغيره في غير
 الاكثر بمعناها وقبل سبعه والافز به الجوز وقبل لها
 اسان مفرد ومركب الاول لزوم الاستغراق والتسلسل في
 ترتيب الجازية بالاضمح والقطع بارادة نصف كلها فبطل ^{الناسخ}
 ولزوم الترتيب عن قانون الكثرة وعين الضمير الجزء الاسم قبل
 الثالث ولا يبع نصيب الأول ولذا في لزوم كذب ما هو عند
 قطعا ولا ناصر عن اربعة احدها لكن الاكثر بسعة ولذا الثالث
 بطلان الاولين بما في نصيبين ويدفع بفي الاثر الج الامتناء

دفعه كلام طويل الذيل الاستثناء بعد عمل الراء

النسخ والشاكلة لكل الحقيقة لا يفرق بالرفعي بالاشراك الغزالي

بالوقف واليه مرجع الحاجي للاول خبر بها كالمفرد واستثنى

المكبر ودفع بالمنع والحجة للظويل مع امكان الاكاد والبيع

والثانية مرجع الجليل فآية العذبة والثانية كالسكوت

ووضع بعض الالفاظ كالمفرد والاشراك كالمفرد

واصالة الحقيقة ودفع بوضع الاحتمال ومرجعية الاشراك

الاستثناء من الاشادات في والعكس الحقيقة للمنفق

مسكوت عن لغيره وثباته لنا الفعل وكذا الوجود ودفعه ان

قوله ان لا يفرق بين الاشراك والمفرد... قوله ان لا يفرق بين الاشراك والمفرد... قوله ان لا يفرق بين الاشراك والمفرد... قوله ان لا يفرق بين الاشراك والمفرد...

ان ان دونهما له شرعية لا العزيم باطلاة وانما ارجح الظهور ليس

من الصلوة والاشراك بهما وكذا المنق الاحكام والخصم

والصفة والغاية كالاستثناء في كثير الاحكام وبالغسل

شايح وحجة المانق وانها قبل الصبر في مثل

فله ما وعبران من مختص بصفة النسخ والحاجي والمعلم فولا

والرفعي للمنفق بالوقف وهو اسلم الاقول في العلة الصبر

والثانية جازية لفظ لا يسلخ مجازية لخرنا اثارها في الحيا

بالامتع والاستخدام شايح والاطلاق

المطلوب اول علم شايح وحجبه والمعتد بخلافه فان

قوله ان لا يفرق بين الاشراك والمفرد...

قوله ان لا يفرق بين الاشراك والمفرد...

حكمه اذ لا يحمل مطلقا اجماعا اوسع النوقف والامان

انحد موجهه من شايح حمل اجماعا بيا لانتفا وقيل به

ان ناسخ المعتد لنا المنح اولى وبغير البراهة ويبرح

الى الخصص ومنفصين بمسار اجماعا وان اختلف فيهم

مختلفون في الجرد ونحن منفقون على منعه

والجهد واليبس الجماد لانه غير واجه وهو اما

او لغيره من اركب ولا اجال فيمن قوله ناسخ من علمكم

المبينة لظهور المراد ولا في من قوله معلوما وسجل ربا

اذ الباء للبعث كما مر اما غير قوله سبحانه السارق والقاتل

قوله ان لا يفرق بين الاشراك والمفرد...

فانقطع ابدنها فالرفعي جملة الهد لا خلاها على كل العن

ولغيبه قبل وفي القطع اتم لاختلاف على الامانة و

البرح والامانة والفرق والحاجي لا اجال فيها الاقامة

في العوض والالتك بضم البعض الفريضة والقطع تاهرت الامانة

وعال جعل لغيره ورعي كقولنا صلواته عليه وآله الطابا

بالبيت صلوة الانسان فانها جملة صلواته على النبي صلى الله عليه وآله

على النبي بغيره بعينه صلواته عليه وآله صلى الله عليه وآله

لا لتعلم اللغة المبين نصيب الجمل والبيان

بالقول اجماعي وبالغسل عند الاكثر وناحبه عرف

قوله ان لا يفرق بين الاشراك والمفرد...

قوله ان لا يفرق بين الاشراك والمفرد...

الحاجة يمنع اجتماعا والبسب جاز الغز المنع الرغبي منها
 براد به غير ظاهرا كالعام اما المحل كالفرع فيجوز لنا
 ناخير البيان في كثيره كالقول والحق للغز الهم كخطا
 العبد بالكثر لانه وعدم الغم المرغبي لزوم الاغراء بالمحل
 وهو في الاول لا في الثاني فلما فرغ من عدم الغم
 اصلا والرد بد ويجوز الخصم مفرز والنسخ واردة
 والظاهر والمساوئل الظاهر ما دلالة
 مضمونة لاجابها والمساوئل المحمل على المرجح المقتض
 التاويل منه فرب كمال آية انما الصدقات على

على بيان الصرف وعبد كسا ويل اطعام السنين بالكلية
 واسالك الارباع بانباء التكاثر او الاول وابعاد كسا ويل
 خبره من بذلك وتأويل السج في آية الوضوء بالفعل
 لبسنا الكلام عليه في شرح التفسير
 في المنطوق والمفهوم المنطوق ما دل عليه اللفظ ومحل
 المنطق وصريحه مطابق وغيره الزام فان تضاد وتوق
 عليه صدق او صحة عندك او غير عاندك لانه انفساء وبت
 مع اضرائه بما لا التعديل بعد تبيينه وانباء والافلاك
 اشار والمفهوم ما دل عليه فان كان مفهوما مرافقا فغير



الخطاب ولعن الخطاب او حيا الفذ ذيل الخطاب وهو مفهوم الشرط
 والقصد والغاية والالتصير مفهوم الشرط محض عند
 وعلم الحقق والعدالة بخلاف الرغبي وهو لفظ لنا البنا والرد
 عن سبب الفرض مع الامن وفولما لا يدين على السجين قال في كتاب
 للشرط يدل وقال ان اردن حقتا فمرادها وانما لا يحرم لانها
 المبرحة او الغزير بالفترا والارباع عارض الظاهر
 مفهوم القصد حجة عند الشيخ والشيخ في الذكر في ضفاء الاكثر كالتف
 والخصم والعدالة للاول لولا الغنى الوصف كالانسان الارباع حيا
 وفولما عيبه في قولنا الى الوجد يحل عصبه وعرضه لان في

انفساء النكت والوصف فيكون للاهتمام والسؤال عن حيا
 حكم غيره او طوره ويحتمل وجود ما لا يحصل شيئا منها فمحل
 فواحد لجهاد مفهوم الغاية حجة عند الاكثر لا الرغبي
 وبعض العاشر لنا ان البنا من مخصوص الى الابدان بيان آخر
 وجوبه فالامر في الشق فالتصير المقتضى يكون اخر القيل
 لعدم فيه البنية بخلافها ومفهوم الغزير حجة والتخالف في
 واختلف في انما يحولها الرزق والاطهر حجة
 وهو في الحكم الشرعي يتبدل ما تر وفرع اطاعه وضفاء
 الاصناف في سبها في القران وآية العبد والعدو والصدقة في



تكتبه وقوله لا يابسه الباطل من بين يديه ولا من خلفه
 لا يصدقه وما في الزمان من آدم وزوج شاة سبعة بلاد
 وما ضلوه من موعود فتر اورد طول الزمان كما في قوله
 في عيش العبد والمصلحة تختلف باختلاف الزمان وما بين ٢٢٢
 ظاهرة الدين ^{هنا} هاجم الشيخ التي قبله فصدقه
 الرضى والشيخ والعلم والمعرفة والمعبود والمجيب والتميز
 الاشارة نعم الاول لزوم البداء وتعلق الامر منقول انتهى
 وان حسن شيخ التي في فتح فتح الامر وللثاني قوله في معنى الله
 ما اناؤه وينبذ وهو الخبير بالخير والشر والشيخ تقديم الصدقة
 دفع

وفج اصعب مساواة الرجع الموت وكل شيخ كذلك والمؤمن الفخر على كل من
 الفقيهين سنطهم ^{بفتح} الشيخ الكتاب والسنة مؤازرا
 وآحادا بالمثل والكتاب بالنوازل وهو يرا احدهما باحادهما لا يجمع الا
 الا ان يفتن قبل انقطاع الوحي وقد نسخ الشارة بالحكم ^{لكن} بنا
 وهما معا ويجوز بالاشق كعائشة ارضنا وبلا بدل كما في قوله
 وضع قبلنا سيدنا وكاننا ضحك كالتحسين وليس للخالقين ما
 لعنده ^{الاجتهاد} ملكة يقين كما
 على استنباط الحكم الذي امر به في الاصل بعد اذ وقع في غير العباد
 في الهبات استغراق الوحي وطالب الفقيه في الاحكام الشرعية فيجب

بشيء لوم عنه لب الفقه الحاجب استغراق الفقيه الواسع في
 محصل الفن بحكم شرعي ووافقه في الهدى وبه الفقيه
 من مارس الفن اذا اجنبى بعد من الاستنباط وينبضان
 طردا بالمشيخ العابر عن الاستنباط والتجزي جاز لرواية ^{بفتح} التي
 عن الصادق ولغيره لساواة في الاطلاع على دليل الحكم فلا وفي
 والنقض عن المطلق غير فادح كالعالم بالاعمال ونههم ^{بفتح} الذين
 اذا الاجتهاد المختلف فجزءه هو الاجتهاد في الفروع واحكام ^{بفتح} التي
 ليست من اجتهاد باعنا وما ينطوع للعرض ان هو الاوى ^{بفتح} في
 والوحي اليه ان يجهد لا يجعل ما ينطوع به وجا كما جها دنا
 بفتح

بغير لوم ما عجزوا وعلية بعينه فاحكامه موقفة لا اجتهاد به
 وهذا اليوم ما في العصور من آية العطف لطف كرحل الله
 وآية الشارة في جعل دليل الدينته والا كان مقلدا لهم ^{بفتح}
 كون الاذن كما شرعها والتجزي لا في موقف الهدى ثم اجاب
 التمتع بكنها وكذا شرع الوحي باستثناء الاذخر وليس العبد
 سرعة الاجتهاد وسبق مباح العتاس استثناءه منة ^{بفتح} في حقها
 فضيلة فترك لما فيها اذ لم يتركه قوم لكان وحي الاجتهاد
 كالمسلم الامية ^{بفتح} عنهم بالنقل ^{بفتح} الكتب المشهور عدم التصرف
 لشيء من حطة ^{بفتح} التي بعضهم لبعض بالاكبر ولما روي ان العجب ^{بفتح}

والمحقق واحد والزم اجماع التقيين وليس في الاختلاف
 التعلق بالاسلام اعقاد كل منها امارته فحظتها احدها
 والحيث في الكلام وبالين معزلة المحقق عن غيرها الى سب
 امر العائد والفائد بانواع الظاهر وهو وضع عقلا وفيه التل
 لا بد من مجتهد في مسألة من محض ان يتوقف علم الاجتهاد
 فيها من علوم العربية والمنطق والاصول والفقه الحديث والرجا
 وفق عدم الاجماع على خلافها ولا بد من ذلك من ان يلبس
 الفقهاء وفق على في الفرع الى الاصل وفي العدة وهذا السبب
 ولا يجب تكرار النظر فيكون القضية بل ينبغي الحكم بالتمسك
 تنق

زمان زادت فيه القوة بكثر الممارسة والاطلاع بتجديد
 ولجنتها والفساد فاق لا الغيرة والمخزي بقلة ما لا يرتجى فيه
 اذا صانق وفقد وتقليد الافضل منعين عندنا وهم مختلفون
 وتخرج مع الشارح كالتجديد مع التعارض والتكافؤ
 هل يكفي التقليل في الاصول ام يجب النظر في مجرم الاصل والثالث
 لزوم الدوران وجب والكفاية من الكفاية بكلمة الشهادة
 بل تكفي استكمال وقوله عليكم بدت العجايز وفيه العجايز
 عن الكلام في مسألة الفقه وعدم تفصل الاصل عن احداهم
 وعدم امر احداهم احداه وان الاصل للفصل والزم من الفرع في

بالتقليد وان الشهادة والنظر في الفرع والصدق في التقليد
 وان قول من يفرق بين الامام والعدل العارف في الفرع والفرع
 فبئس هذه الدلائل للوزن وان قرأتم ما استدلوا به من اهل الذكر ان كنتم
 لا تعلمون مطلقا غير معتد بالفرع ولذا في ازم التقليد في الكتاب
 المحيد حرك الفرع بالاجماع فيبقى الاصول والحيث النظر على
 بقوله فاعلم ان لا اله الا الله فالانوار والسام والاجماع على
 العلم باصول الدين والتقليد لا يحتمل الجواز والكذب والجماع التقيين
 ولا يخرج من التقليد ويجوز النظر في افعال والاكتفاء بالشا
 اعاد على الشهد بغيرهم وبين العايز من كلامه سبقا الى
 محم

للعجايز من العدل وعدم الفاعل والازام لوضع الامر عدم مع قوله
 الشير واحتملها العين بالانصر من قولها انما هي فيها اثره بالشرع والمنظ
 تجري في التقليد في سبيل وفيه في الاصل والعدل من زيادة العمل
 والرجوع الى العصور لم يرض لها والادوية في غيره ممنوع والسؤال في
 الانبياء والسابق هذه حاله اذ لا الظرفين والحيث في اكثرها حال
 ولا انشراط القطع بوجه وانما انشكل وما الله الا خصام
 توثي
 الرجوع بتقديم اماره على غيره العمل بمؤنه الخ لا يفرق ان الامان
 به على عارضا وانما في قطعها من الاجماع التقيين ولا يفتي في
 والرجوع والتقليد انما بالسند والاصل والاصل في السند والعلو وكثرة
 140
 141

